

المشهد السياسي

التعديل الوزاري... أرثوذكسي: فتش عن جعج

التيار الوطني الحر في الحكم. أما الصراف فمشكلته، بنظر الباسيليين، تنحصر في وجود خلاف بينه وبين قائد الجيش، من دون أن تتضح صورة هذا الخلاف. أما ماخذ بعض النواب والمسؤولين العونيين عليه، فمتصلة بكونه لا يُسهّل منح المناصرين والمصارفين تراخيص حمل سلاح. وقد مرّت علاقة باسيل بالصراف ببعض البرودة، لكن لا شيء يوحي أبداً أن هناك استياءً باسلياً منه أو تراكمًا للملاحظات السلبية. وقد بادر الصراف إلى الإعلان في أكثر من مناسبة أخيراً أن مرشح التيار الوطني الحر إلى الانتخابات النيابية في عكار عن المقعد الأرثوذكسي هو أسعد درغام، قاطعاً الطريق على من يسعون إلى تحريض باسيل عليه باعتباره يستفيد من موقعه الوزاري شخصياً بدل أن يفيد التيار.

وإضافة إلى كل ما تقدّم، ثمة حسابات انتخابية مباشرة لدى قيادة التيار. فحين جرى تأليف الحكومة الحالية، لم تكن الانتخابات حاضرة في الحسابات كما هي اليوم. أما الآن فيجد التيار الوطني الحر نفسه بحاجة ماسة إلى مرشح أرثوذكسي قوي في كل من الأشرفية، المتن الشمالي، الكورة، عاليه وعكار.

وفيما تؤكد مصادر التيار الوطني الحر أن الأمر مطروح على جدول أعمال باسيل، لكن من دون حسم وجهته، جرّمت مصادر القصر الجمهوري لـ «الأخبار» بأن التعديل لن يميز بدورها، نفت مصادر تيار المستقبل لـ «الأخبار» أن يكون الحريري يفكر في إجراء تعديل على حصته الوزارية. ويبقى أكيداً، ختاماً، أن تسريب النائب الين عون للخبر جعل الكثير من الوزراء - لا وزيراً واحداً أو اثنين أو ثلاثة - يراجعون حساباتهم ويبحثون عما يسعهم فعله للبقاء على كراسيهم. ولعل هذا هو كل المطلوب من وراء التسريب العوني.

الماخذ العونية على خوري لا تنسحب على زميله تويني والصراف؛ فالأول وزير بلا حقيبة، ولا فريق عمل لديه. كذلك فإن عمله غير مدعوم بنصوص قانونية تحوّل مكتبه إلى وزارة «تفتيش» و«تحقيق». وأيضاً فإن غالبية ملفات الفساد يغطيها شركاء

التقدّم القواني
ارثوذكسياً يدفع
العونيين لحدّ وزرائهم
على تفعيل نشاطهم
أو استبدالهم

الماخذ تراكمت على الوزير راند
خوري (هينم الموسوي)



الوزراء الثلاثة، كلّ لأسبابه الخاصة، لم يكن كما توقعت منهم قيادة التيار. وبحسب المصادر، فإن حزب القوات اللبنانية تمكّن من اقتناص فرصة الحكومة، لتعزير وضعه أرثوذكسياً، على المستوى الشعبي، وعلى مستوى العلاقة بالكنيسة. ويرى عونيون أن التقدم القواني أرثوذكسياً يجعل باسيل مندفعاً باتجاه حثّ الوزراء الأرثوذكس على تفعيل العمل في وزاراتهم، أو اللجوء إلى استبدالهم. ويقول مقربون من رئيس التيار إن جعج ينظر إلى «التقدم أرثوذكسياً نظرة استراتيجية؛ فإني انقسام ماروني يرحّج إحدى كفتيه التقل الأرثوذكسي».

أسباب أخرى دفعت باسيل إلى التلويح بطرح التعديل الحكومي، في حالة وزير الاقتصاد رائد خوري تحديداً؛ فمنذ تعيين خوري وزيراً، قيل إن مستشارة الرئيس، ابنته ميراي عون، هي من كانت تقف خلف توزيره خلافاً لرغبة باسيل. وقد بقي توزيره عصياً على الاستثمار، سواء داخل التيار الوطني الحر أو انتخابياً في إحدى الدوائر. ومع تصاعد الحديث عن دوره في مصرف «سيدروس» الذي كان خوري يرأس مجلس إدارته ويتولى منصب مديره العام، كان باسيل يراكم الماخذ عليه. وعندما نشرت معلومات عن سعي «سيدروس» إلى الحصول على تحول مال عام إلى مال خاص به من خلال طلبه «هندسة مالية» من مصرف لبنان، قال باسيل كلاماً واضحاً، في خطاب علني، عن رفضه السماح لكل من يحاول تحصيل مكاسب خاصة باسم التيار الوطني الحر. ورغم أنه لم يسمّه، فإن كلام وزير الخارجية فسّر بأنه يستهدف وزير الاقتصاد. وتتردد في أوساط التيار أحاديث كثيرة عن عدم قيام وزارة الاقتصاد بدورها لناحية حماية المستهلكين والتدخل الطارئ في قضايا كثيرة تهّم المواطنين وتشعرهم بأن هناك دولة مسؤولة عنهم.

يفترض بجمع الوزراء
العونيين أن يعيدوا
حساباتهم: يكفي أن يقول
الوزير جبران باسيل لرئيسي
الجمهورية والحكومة أن
يستبدل فلانا بفلانا حتى
يختم حرس مجلس الوزراء
الأول من دخول السراي
ويصبح الثاني وزيراً، هكذا
«بشحنة قلم» من دون
ثقة مجلس النواب أو أيّ أحد
آخر. وما على الوزراء بالتالي
سوء التحفّز للعمل بهدف
البقاء في الحكومة

لا شيء أكيداً حتى الآن بخصوص نية الوزير جبران باسيل إجراء تغييرات في حصة التيار الوطني الحر الوزارية. لكن الأكيد أن المعلومة التي سرّبها النائب الين عون في مقابلة قبل أيام تكاد تكون قد حققت غايتها. الأمر مطروح على طاولة البحث، وفي جلسة لتكتل التغيير والإصلاح قبل نحو أسبوعين، قال باسيل إن أداء بعض الوزراء مخيب للأمال، وقد يضطر التيار إلى إجراء تعديل وزاري. التقديرات العونية المختلفة تتراوح بين نية باسيل تغيير وزير واحد وثلاثة وزراء. فهناك ما يشبه الإجماع على أن التغيير في حال حصوله سيبدأ بوزير الاقتصاد رائد خوري، وثمة ضمن نواب التيار ومسؤوليه من يؤكد أنه سيتوسع ليشمل اثنين إضافيين هما وزير الدفاع يعقوب الصراف ووزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا تويني. المشترك بين الثلاثة أنهم ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس. وبحسب مصادر قريبة من باسيل، فإن أداء

البدية الحاسمة لهذه الانتصارات. هذه الفتوى أخرجت العراقيين من الحيرة والذهول وكيفية المواجهة والقتال وأعطت الشرعية لهذا القتال، وتمكنت من استنهاض الشعب العراقي فكانت الاستجابة الشعبية العراقية، وحظيت بتأييد المراجع الدينيين السنة والشيعية، وأعطت روحاً معنوية لكل الضباط ودفعت بمئات الآلاف من الشباب إلى الالتحاق بالجبهات، فكان الحشد الشعبي الذي صار جزءاً من القوات المسلحة وله دوره الحاكم على الجبهة». كذلك نوه بـ «الموقف الحاسم من قبل إيران، وموقف الإمام السيد الخامنئي ومشاركة قيادات كبيرة في الحرس الثوري إلى تقديم المساعدة، ولكن يبقى الأهم هو التفاعل الشعبي العراقي».

وتحدث الأمين العام لحزب الله كيف أن العراق كان أمام تواطؤ الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية التي «ساعدت ودعمت وواكبت تقدم داعش في العراق والمنطقة»، واعتبرتها جزءاً من الربيع العربي، مؤكداً أن «العراقيين حسمو خيارهم واتخذوا قراراتهم بالمواجهة ولم ينتظروا قرارات الجامعة العربية أو الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الإسلامي، لأنهم راهنوا على تضحياتهم»، لافتاً إلى توخّذ العراقيين حول قرار المواجهة، ومنوهاً بـ «مواقف عدد من القيادات السياسية السنية الاستثنائية، لأنهم دحضوا الانهزام بأن الصراع سني - شيعي، وأكدوا أنه صراع وطني عراقي». كذلك أشاد بـ «الحشد الشعبي» وبالعشائر التي قاتلت إلى جانب القوات المسلحة العراقية، ونبّأت «كل هذه الأطراف في الميدان رغم الظروف الصعبة وجاهزية العدو، الذي قابلته تضحيات جسيمة، سواء من الذين قاتلوا داعش أو الأهالي والاحتضان الشعبي»،

متوقفاً أمام «عامل مهم في النصر الذي تحقق، وهو عدم الإصغاء إلى الخارج، سواء من دول أو فضائيات، بعضها لا يزال يدعم داعش حتى الآن». وكزّ نصرالله ما سبق أن أشار إليه مراراً حول الدور الأميركي في دعم «داعش»، مشيراً إلى أن «الموقف الأميركي كان في بدايته متفجعاً، وبعضهم اعتمد سياسة التهويل بأن داعش ستبقى لسنوات مقبلة، وهذا يدل على سياسة الأميركي للاستفادة من داعش لمصلحته». ودعا إلى «التأمل في الذي حصل، وبحجم المساعدة الأميركية التي قدموها في تحرير الموصل»، واصفاً الأمر بـ «الكذب والدجل». وذكر بما قالتته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون في كتابها حول الدعم الأميركي لـ «داعش».

وتساءل نصرالله «لو أننا لم ننتصر في الموصل، فماذا كان سيكون مصير العراق وشعوب ودول المنطقة، بما فيها دول الخليج التي دعمت داعش، والتي امتلأت قلوبها رعباً يوم أعلن البغدادي خلاته؟». وتمنى على العراقيين «تطهير بقية الأراضي العراقية من هذا الوجود التكفيري الخبيث، الذي ربما سوف لن يدع العراقيين يهناون بانتصارهم، لأن هذا يحضن الانتصار في الموصل».

بري: الأولوية للسلسلة ولا تغيير في آلية التعيينات

التراجع عن آلية التعيينات هو خطوة إلى الوراء».

وأكد بري أن مشروع سلسلة الرتب والرواتب سيكون الأول في جلسة مجلس النواب التي ستعقد قريباً، من دون أن يحدد موعداً لها. لكنه دعا هيئة مكتب المجلس إلى الاجتماع اليوم لوضع جدول أعمالها، مضافاً إليه جدول الأعمال المؤجل منذ الجلسة السابقة. وقال: «رغم أن الثالثة ثابتة، فإن مناقشة مشروع السلسلة سيكون للمرة الرابعة». وسئل: هل تستطيع الحكومة استرداد المشروع؟ فأجاب: «نعم، وفق الأصول تسترد المشروع بمرسوم. لكن الذي جرى مراراً أن يطلب رئيس الحكومة في الجلسة استرداد المشروع، وبحسب النظام الداخلي، فإن المجلس ملزم باستجابة طلب الحكومة».

وسئل عن احتمال تعليق المادة 87 من الدستور من أجل إقرار الموازنة بمعزل عن قطع الحساب، فأجاب: «لا علم لي بهذا الموضوع، ولا أعرف ماهيته. أريد أن أعرف المقصود من هذا الكلام. إذا كان تعليق المادة يتضمّن نصاً بتعليقها لفترة محددة، على أن يُعاد العمل بها كما هي تلقائياً، فهذا أمر قابل للنقاش، ولا أقول إنني أوافق. لكنني ضد أي تعليق مفتوح بلا مهل. وإذا كان المقصود تسهيل إقرار الموازنة، فهناك مرات عدة أقررناها مع تسجيل التحفظ لعدم اقتربناها بقطع الحساب، على أن يصار إلى إقراره لاحقاً».

تعليق المادة
87 من الدستور
لفترة محددة
قابل للنقاش

الله والمردة والحزب السوري القومي الاجتماعي. بعد عودته من إجازته، أطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري سلسلة مواقف حيال الملفات العالقة، ومنها آلية التعيينات، فقال: «أولاً، آلية التعيين تقررت في مجلس الوزراء لتحل الإشكالات وتشكل مخرجاً لأصحاب الكفاءات، بمعنى أن مجلس الخدمة المدنية هو الذي يحدّد المرشحين الثلاثة الأول، ويختار مجلس الوزراء واحداً منهم. أنا أحتكم إلى مجلس الخدمة الذي لا يتمثل فيه أي شيعي، وأقبل بما يقره، وهذه الآلية طبقت فترة طويلة. نحن في عهد الإصلاح والتغيير، وتالياً لا اعتقد أنهم سيتجاوزون هذه الآلية أو يغيرونها. إذا طُرح تغييرها أو تعديلها، فسنصوّت ضد ذلك. مجرد

الذاتية، وتعطيهم فرصة دخول الملاك، بعد الإعلان عن الوظائف الشاغرة، على أن يتولى وزير التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية دراسة الملفات، ومطابقتها مع الوظائف المطلوبة. خلاصة الآلية أنها لا تشبه طريقة التعيين المعتمدة في لبنان، والمستندة حصراً على رأي الوزير والتوافق السياسي (طبعاً، الآلية لا تلغي رأي الوزير ولا التوافق السياسي، لكنها تمنح من هم غير معروفين من قبل الوزراء والقوى السياسية فرصة لدخول الملاك الوظيفي). لكن رئيس الحكومة سعد الحريري والتيار الوطني الحر يطلبان تعديلها، وجعلها «اختيارية» للوزراء. ويعارض هذا الطلب وزراء حركة أمل والقوات اللبنانية وحزب

يبحث مجلس الوزراء في السراي الحكومي اليوم جدول أعمال يوصف بالعمادي. شؤون وظيفية وقبول هبات ونقل اعتمادات، و«عرض وزير الطاقة والمياه والمالية موضوع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح». ما سيخبر نقاشاً حاداً في الجلسة ليس بند «طاقة الرياح»، بل اقتراح تعديل آلية التعيينات. وللتذكير، فإن هذه الآلية أقرتها حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2010، وتستند إلى ترقية الموظفين داخل الملاك، بناءً على تقييم الهيئات الرقابية والتأديبية. كذلك تعطي الآلية دوراً لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في اقتراح 3 مرشحين لكل منصب على مطلب الوزراء ليعين منهم واحداً. وتمنح الآلية من هم خارج الملاك حق التقدم بسيرهم

تهنئ مدرسة لاسيته كولتوريل - خلدة
جميع طلابها على النجاح الباهر بنسبة ١٠٠٪ والنتائج المميّزة
في الشهادتين المتوسطة والثانوية.
كما تهنئ طالبها رشا عادل برجوي لحصولها على المرتبة العاشرة
في لبنان في الشهادة المتوسطة ألف مبروك للجميع.
التسجيل مستمر للعام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨
ت: ٥/٨٠٨٠٨٤